الأمم المتحدة

A/C.2/72/L.31

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إكوادور*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان إسطنبول[(١)] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[(٢)] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي جرى اعتماده خلال مؤتمر الاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ الإعلان،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ٧٧ والصين.

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

201017 201017 17-18440 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد الهدف الشامل لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإتاحة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحّب باتّفاق باريس[٣]، الذي اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وببدء نفاذه في وقت مبكّر، وإذ تشجع كل الأطراف فيه على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٤]، التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بالنجاح المحرز في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٨/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/٢٠١٧ https://undocs.org/ar/2017/28 المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

---

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٤) United Nations, *Treaty Series,* vol. 1771, No. 30822.

وإذ تشدد على أهمية الأخذ بمبدأ الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى وجوب ألا يتخلف أي بلد ولا أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - ***تحيط علما*** بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٥] والتخفيف من أزمات أقل البلدان نموا وبناء قدرتها على الصمود[٦]، وكذلك بتقرير مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المعنون ”حالة أقل البلدان نموا عام ٢٠١٧“[٧]؛

٢ - ***تهيب*** بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نموا ضمن إطار جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل إسطنبول[٢] ضمانًا لتنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٨]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٩]، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، واتفاق باريس المبرَم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[١٠] والخطة الحضرية الجديدة[١١]؛

٣ - ***تدعو*** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في مجال اختصاص كل منهم على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

٤ - ***تشير*** إلى القرار الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا، وتشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخرا وبرنامج عمل إسطنبول على جميع الصعد، وتشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

٥ - ***تلاحظ مع التقدير*** أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تشتملان على عدد من التحديات والأولويات الإنمائية الكبرى لأقل البلدان نموا؛

٦ - ***تؤكد من جديد*** احتياج أقل البلدان نموا، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفا، إلى دعم عالمي معزّز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتهيب بالمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر

---

(٥) A/72/83-E/2017/60.

(٦) A/72/270.

(٧) متاح على الرابط: unohrlls.org/custom-content/uploads/2017/07/State-of-the-LDCs_2017.pdf.

(٨) القرار ١/٧٠.

(٩) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٠) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(١١) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج عمل إسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نموا وضمان متابعة ورصد متسقين لتلك الخطط وأن يعمل على تعزيز هذا الدعم؛

٧ - ***تعرب عن بالغ قلقها*** من أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية إلى أقل البلدان نموا قد انخفض من حيث القيمة الاسمية من ٤١ دولارا بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٥ وأن البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ تبين أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا انخفض مرة أخرى بنسبة ٣,٩ في المائة من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٥[(١٢)]، وتؤكد مجددا أيضا أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلّ أمرا بالغ الأهمية، وأنّ من الضروري أن يعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزاماتهم، بما في ذلك التزام بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

٨ - ***تشعر بالتفاؤل*** إزاء تلك البلدان القليلة العدد التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وحققت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته، وتحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا؛

٩ - ***تعرب عن تقديرها*** لأولئك الذين يخصصون لأقل البلدان نموا نسبة لا تقلّ عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها *وعن تفاؤلها* بذلك؛

١٠ - ***تدعو*** الشركاء في التنمية إلى أن يأخذوا في اعتبارهم المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا، أي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي بوصفهم جزءا من المعايير التي يعتمدونها لتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١١ - ***تؤكد مجددا*** أنّ أحد الاستخدامات المهمة للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو تحفيز حشد موارد إضافية من المصادر الأخرى، العامة والخاصة؛

١٢ - ***تهيب*** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب الذي يعد مكملا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١٣ - ***تسلّم*** بالإمكانيات الكبيرة التي يتيحها التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي لتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وتشدد على ضرورة تعزيز التعاون

(١٢) انظر A/72/83-E/2017/60.

الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية لتحسين الاتصال والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتوسيع نطاق السوق؛

١٤ - ***تسلّم أيضا*** بأن أقل البلدان نموا تواجه ثغرات كبيرة في البنى التحتية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد مجددا ضرورة تحسين اتصال البنى التحتية باتخاذ إجراءات ملموسة، مع تحقيق أقصى قدر من التآزر في تخطيط البنى التحتية والتنمية؛

١٥ - ***تعرب عن بالغ قلقها*** من أن صادرات سلع أقل البلدان نموا انخفضت في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٥ في المائة، وهو انخفاض أكبر بكثير مقارنة بعام ٢٠١٤ وانخفضت مرة أخرى بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٦، مما أسفر عن انخفاض هام في حصتها من صادرات السلع على الصعيد العالمي، إذ بلغت ٠,٩٤ في المائة في عام ٢٠١٦، وتدعو أقل البلدان نموا وشركاءها في مجال التنمية والتجارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لعكس هذا الاتجاه بهدف مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠[١٣]؛

١٦ - ***تحثّ*** أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها، والمتعلقة أيضاً بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، وكذلك تقديم المعونة إليها من أجل التجارة، وتؤكد مجددا التزامها بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، لا سيما لأقل البلدان نموا، وتسعى جاهدة إلى تخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نموا، التي تُقدَّم إليها وفقا لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي، وترحّب بالمزيد من التعاون في ما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية، وتشجّع أقل البلدان نموا على إدماج منظور التجارة في صلب الخطط الإنمائية الوطنية، وترحّب على هذا الأساس بدخول الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا مرحلته الثانية، وتحثّ الأعضاء على أن تُسهم، إذا كان الإطار يُنفّذ الإصلاحات التي اتُّفق على أنها ضرورية لاستمراره، في التجديد الحيني لموارد الصندوق الاستئماني التابع للإطار حتى يتم تنفيذ الإطار المتكامل بشكل فعّال ودون أي تعطيل خلال الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٢؛

١٧ - ***تعرب عن قلقها*** من أنه رغم مختلف الجهود الدولية المبذولة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ما زال العديد من أقل البلدان نموا يعاني من ثقل عبء الديون، وسجلت أرصدة الديون في أقل البلدان نموا معدل نمو سنوي متوسطه ٦,٤ المائة في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦، وزادت نسبة الدين إلى الصادرات من ٨١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦[١٤] وتستأثر خدمة الدين بجزء كبير من موارد الميزانية القليلة في هذه البلدان، مما يشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٨ - ***تؤكد*** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة

(١٣) انظر القرار ١/٧٠.

(١٤) A/72/253.

مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك في ما يتعلق بالديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء، وتكرر التزامها بالعمل من خلال المبادرات القائمة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعيد تأكيد أهمية الشفافية في إدارة الديون؛

١٩ - ***تدرك*** ما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية الفنية لأقل البلدان نموا؛

٢٠ - ***تعرب عن قلقها البالغ*** من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا بنسبة ١٣ في المائة إلى ٣٨ بليون دولار في عام ٢٠١٦ مقارنة بالسنة السابقة مع استمرار تركيزه على الصناعات الاستخراجية والصناعات المتصلة بها، وتشدد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات لعكس هذا الاتجاه وزيادة تسريع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا من أجل تلبية احتياجاتها المتزايدة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢١ - ***تدعو*** الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى إبقاء مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية العامة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا وقدرة هذه البلدان على جذب هذا الاستثمار والاستفادة منه، وتحيط علما بالجهود المنسقة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد[١٥]؛

٢٢ - ***تسلّم*** بأنّه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة المحلية الإضافية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبأنّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تقرّان بالدور المحوري الذي تؤديه تعبئة الموارد المحلية والذي يؤكده مبدأ تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني؛

٢٣ - ***تسلّم أيضا*** بأنّ أقل البلدان نموا تبذل جهودا كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، إلا أنّه يلزم إحراز مزيد من التقدم؛

٢٤ - ***تسلّم كذلك*** بأنّ الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل، وبأن تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، هي عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية؛

٢٥ - ***تشجع*** أقل البلدان نموا، وفقا لخططها وأولوياتها الوطنية، وبدعم كامل من شركائها في التنمية، على تطوير قدراتها لتتبع المعاملات المالية وإدارة الضرائب، وتنظيم الجمارك، ومضاعفة الجهود للحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، ابتغاء القضاء عليها في نهاية المطاف بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد من خلال تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية،

(١٥) انظر CEB/2017/4، الفقرة ٤٤.

وتشجع أيضا الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية الأخرى على المساعدة في دعم هذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

٢٦ - ***تعرب عن بالغ قلقها*** لأن أقل البلدان نموا تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب القيود الشديدة التي تحد من قدراتها، ومن هذه الآثار الجفاف المستمر والظواهر الجوية الشديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتسرب المياه المالحة، والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية، وتحمض المحيطات، والارتفاع في وتيرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، فضلا عن زيادة آثارها، ممّا يشكل خطرا إضافيا يهدد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتعرب عن قلقها لأن النساء والفتيات كثيرا ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى؛

٢٧ - ***ترحب*** باتفاق باريس، المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر، وتشجع جميع أطرافه على أن تنفذه تنفيذا تاما، وتشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، وفي أقرب وقت ممكن، وتدرك أوجه التآزر القائمة بين تنفيذ اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسلّم بأهمية مواصلة تقديم الدعم والتعاون الدولي فيما يتعلق بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبتعزيز القدرة على الصمود، وتشدد على ضرورة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، وتبرز أهمية الاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ؛

٢٨ - ***تحث*** الأمم المتحدة على تكثيف الدعم المقدم إلى الدول من أجل التنفيذ الكامل للخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في كيتو، في عام ٢٠١٦، بالنظر إلى الاهتمام الخاص الواجب إعطاؤه لمعالجة التحديات الفريدة والناشئة في مجال التنمية الحضرية؛

٢٩ - ***تؤكد*** الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نموا إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية وحيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، وتشدد في هذا الصدد على أهمية أن تتعاون البلدان جميعها وسائر الأطراف الفاعلة على وضع وتنفيذ مزيد من التدابير العملية على الصعيدين الوطني والدولي بصفة عاجلة، وذلك بغية بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود لكي يتسنى لها تحمّل الصدمات الاقتصادية وتتمكن من التخفيف من آثارها السلبية، وتحمّل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي، وتحمّل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر الكوارث، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل إسطنبول؛

٣٠ - ***تحيط علما مع التقدير*** بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نموا[٦]، وتلاحظ أنه قد ثبت عدم كفاية الاستراتيجيات والآليات المتعددة الأطراف الخاصة بالحد من الأخطار بالنسبة لأقل البلدان نموا، لأن بعضها ينقصه التمويل الكافي ويستدعي إجراءات إدارية وإصلاحات تنظيمية بطيئة ويتطلب مقترحات تقنية معقدة للحصول على مختلف الأموال، وتقرر، في هذا الصدد، لمعالجة هذه المسائل أن تنشئ آلية شاملة

ذات أصحاب مصلحة متعددين لبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نموا من خلال الاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة، مما يستتبع اتخاذ أو تنشيط عدد من التدابير على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للاستجابة لمختلف أنواع الكوارث والصدمات على النحو المبين في تقرير الأمين العام؛

٣١ - ***تهنئ*** البلدان التي رفعت من قائمة أقل البلدان نموا، وتلاحظ مع التقدير إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع من القائمة والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق؛

٣٢ - ***تكرر توصيتها*** بأن يقوم البلد الذي يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة الثنائيين والمتعددي الأطراف، بإنشاء الآلية الاستشارية المنصوص عليها في قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من أجل تيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها والتفاوض على مدتها وإنهاء العمل بها تدريجيا لفترة تناسب حالة التنمية في البلد، وبأن تُدمج هذه الآلية في سائر العمليات الاستشارية والمبادرات ذات الصلة التي تتم بين البلد الذي يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا وشركائه في التنمية؛

٣٣ - ***تدعو*** شركاء التنمية إلى أن يتيحوا في الوقت المناسب معلومات عن تدابير الدعم المقدم لبلدان محددة وما يتصل بها من تدابير تكفل الانتقال السلس لأقل البلدان نموا في مجالات الدعم المالي والمساعدة التقنية والتدابير المتصلة بالتجارة، بما في ذلك أطرها الزمنية وخصائصها وطرائقها؛

٣٤ - ***تقر*** بأن رفع اسم بلد من قائمة أقل البلدان نموا يرمز إلى ما حققه على المدى الطويل من تقدم اجتماعي - اقتصادي كبير، بالتغلب على العوائق الهيكلية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ويطرح أيضا العديد من التحديات في شكل فقدان مجموعة الفوائد الخاصة بأقل البلدان نموا والإعفاءات من الامتثال للالتزامات والتعهدات الدولية، وتلاحظ بقلق أنه في معظم الحالات، تظل مع ذلك البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا دون مستوى المعايير المرجعية إلى حد كبير في إطار معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتظل تواجه تحديات كبيرة وأوجه ضعف أمام مختلف الصدمات والأزمات؛

٣٥ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يستفيض في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٠، بشأن مجموعة فوائد مقدمة من الشركاء في التنمية ستظل تستفيد منها البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا في مجالات بالغة الأهمية من اقتصاداتها لفترة زمنية تتسق مع أوضاعها واحتياجاتها الإنمائية، باعتبار ذلك تدبيرا وقائيا من أجل إبقائها على مسارها الإنمائي والحيلولة دون انتكاسها إلى فئة أقل البلدان نموا، وبالتالي تيسير تحقيقها أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛

٣٦ - ***ترحب*** بإنشاء وتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتحيط علما مع التقدير بالمساهمات المقدمة من حكومة تركيا وبالتبرعات التي أعلنتها بلدان من أقل البلدان نموا وبلدان أخرى، وتدعو الشركاء الإنمائيين الآخرين، والقطاع الخاص والمؤسسات، إلى تقديم تبرعات كبيرة لضمان النجاح في بدء أنشطة البنك وأداءه عمله بفعالية في الأجل الطويل، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لدعم ذلك البنك، لا سيما في مرحلة بدء عمله؛

٣٧ - ***تسلّم*** بأنّ تعزيز المشاركة وتمكين المجتمع المدني والشباب والنساء وتعزيز الإجراءات الجماعية هي أمور من شأنها أن تسهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٨ - ***تكرر التأكيد*** على أن زيادة فعالية تمثيل أقل البلدان نموا في عمليات صنع القرار على المستوى العالمي أمر من شأنه تحسين البيئة الدولية لتنمية تلك الفئة من البلدان، وتكرر التأكيد أيضا على أن النظام والهيكل الاقتصاديين الدوليين ينبغي أن يتسما بالشمول وبالاستجابة للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا، بما يكفل مشاركتها الفعالة وإسماع صوتها وتمثيلها على جميع المستويات؛

٣٩ - ***تسلّم*** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل إسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤٠ - ***تحيط علما*** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر أيضا دعوتها للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في جدول أعمال المجلس؛

٤١ - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

٤٢ - ***تكرر طلبها*** إلى الأمين العام أن يقوم، حسب الاقتضاء، بإدراج المسائل التي تهمّ أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات ذات الصلة من أجل دعم تحقيق الأهداف المبينة في برنامج عمل إسطنبول؛

٤٣ - ***تشجع بقوة*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نموا والبلدان التي رفع اسمها مؤخرا من قائمة أقل البلدان نموا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٤٤ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تكفل، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلف أي بلد ولا أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٤٥ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وبرنامج عمل إسطنبول وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا'' في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''.